

## قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٠٨

بربط موازنة هيئة ميناء دمياط

للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### (المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة مينا ، دمياط للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٨٧٩١٠٧٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهر ثمانمائة وتسعة وسبعون مليوناً ومائة وسبعة آلاف جنيه ) .

### (المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٢٨٥٣٦٦٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهر مائتان وخمسة وثمانون مليوناً وثلاثمائة وستة وستون ألف جنيه ) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٦١٣٦٦٠٠٠ جنيه .

### (المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٤٣٧٣٦٦٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهر أربععمائة وسبعة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وستة وستون ألف جنيه ) .

### (المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ١٥٢٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدهر مائة واثنان وخمسون مليون جنيه ) منها مبلغ ١٢١٦٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بـ ٤٤١٧٤١٠٠ جنيه (فقط وقدهه أربعين مليوناً وسبعيناً وواحد وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بـ ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بـ ١٦١٧٤١٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بـ ٤٤١٧٤١٠٠ جنيه (فقط وقدهه أربعين مليوناً وسبعيناً وواحد وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بـ ٢٦٦٧٤١٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بـ ١٧٥٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض خارجية من جهات ومنظمات أجنبية .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ يبضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ١٨ يونيو سنة ٢٠٠٨ م) .

حسني مبارك

لَا يَرْجِعُونَ إِنَّمَا يَرْجِعُونَ إِلَيْهِمْ مَمْلَكُوتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا  
كَانُوا بِهِ يَعْمَلُونَ

بيان	بيان	بيان	بيان	بيان
بيان	بيان	بيان	بيان	بيان
بيان	بيان	بيان	بيان	بيان
بيان	بيان	بيان	بيان	بيان
بيان	بيان	بيان	بيان	بيان